المجلة الدولية للتنمية - المجلد الاول العدد الثانى (٢٠١٢): ١٣٩-١٦٢
International Journal of Development, Vol.1, No.(2) (2012): 139-149
ISSN: 2314-5552 ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: ijd_fas@yahoo.com

العمالة السائبة بين رؤية الجمهور وأراء المسؤولين - دراسة ميدانية بمحافظة جدة

محمد سعيد الغامدي- عبد الله باخشوين- زكريا الشربيني- فتحية القرشـــي- نوال الضبيـبـــان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية للأبحاث الاجتماعية والنفسية- جامعة الملك عبد العزيز

المستخلص

تعتبر محافظة جدة من أكبر محافظات المملكة من حيث وجود عمالة وافدة تقيم بصورة غير شرعية أو غير نظامية كما تشير إلى ذلك بعض الإحصائيات، ولا شك ان وجود هذه الأعداد الكبيرة من هذه العمالة يؤدي إلى وجود مشكلات كبيرة وخطيرة على المجتمع سواء في تغير قيم المجتمع السلوكية الثقافية والاجتماعية أو في انتشار وتزايد الجرائم المختلفة أم في تفشي البطالة بين العمالة الوطنية . ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي سلطت الضوء على مشكلات العمالة التي تقيم بصفة غير نظامية في محافظة جدة وتقديم مقترحات علمية لمواجهة تلك المشكلة بشكل علمي يحفظ للمجتمع أمنه ونمائه ، وقد استخدمت الدراسة عدد من المناهج العلمية مثل منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن والمنهج الإحصائي ، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الوسائل لجمع المعلومات منها المصادر الأرشيفية والاستبانة . وقد تضمنت عينة الدراسة ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولى وتمثلت في عدد من المقبوض عليهم من الذكور والإناث من العمالة السائبة وقد بلغ عددهم ١٧٨٠ فرد ، المجموعة الثانية عينة عشوائية من المواطنين والمواطنات في محافظة جدة وذلك بواقع ٣٧٩ مواطن سعودي من الجنسين ، المجموعة الثالثة من المسؤولين المعنيين بهذه الظاهرة وقد بلغ عددهم ٤٩٥ فرد من القائمين على الأمن والمسؤولين في محافظة جدة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها :

١- هناك وعي تام لدى المواطنين بمخاطر هذه العمالة السائبة الأخلاقية والأمنية وغيرها .

٢- البيئة الاجتماعية مثل عدم الرقابة وعدم اللامبالاة والتعاون من المواطنين من العوامل المساعدة في انتشار هذه الفئة من العمالة في المنطقة .

٣- غياب وجود جهاز مركزي عام يشرف على العمالة وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بوجود العمالة بشكل فعال بحيث يكون من أسباب انتشار العمالة السائبة.

الكلمات المرجعية: العمالة السائبة - المشكلات –الحلول- محافظة جـــدة –المملكة العربية السعودية

ثانياً: مشكلة الدراسة من خلال الأطر النظرية والدراسات السابقة :

شرعت أكثر من دولة خليجية في الآونة الأخيرة بإعادة هيكلة وتنظيم أسواق عملها، لاسيما فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية التي بدأت أعدادها المتزايدة بلا ضابط، تشكل عبئاً على جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون (محمد الصياد، ٢٠٠٧).

في المملكة العربية السعودية صمم وزير العمل السعودي الدكتور غازي القصيبي خطة متكاملة لمعالجة مشكلة تزايد أعداد العمالة الأجنبية في المملكة على حساب قوة العمل بما يخل بميزان القوى العاملة في سوق العمل السعودي وتفاقم العجز فيه (تضاؤل نسبة قوة العمل المواطنة إزاء قوة العمل الأجنبية).

وقد بدأت المملكة تستشعر أهمية مراقبة العمالة غير الشرعية على أراضيها لما لها من مخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية بعد أن أصبحت المملكة محط أنظار العالم كنموذج اقتصادي واجتماعي وأمني حيث صدر قرار مجلس الوزراء الذي يتضمن تنفيذ حملة وطنية كبرى لمعالجة أوضاع المقيمين بطريقة غير مشروعة وكذلك مخالفي نظام الإقامة والعمل للحد من مخاطر تلك العمالة (الصحية والاجتماعية والأمنية) وانطلقت الحملة الوطنية عام ١٤١٨هـ ونجحت في تلك الفترة من معالجة أوضاع أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون وافد، وفي تاريخ ١٤٢١/٤/١هـ على الرغم من أنه بدأت المرحلة الثانية من إستراتيجية الجوازات لمدة خمس سنوات والتي تقوم على مشاركة الجهات

الحكومية ذات العلاقة في مواجهة ظاهرة مخالفي نظام الإقامة وحفظ حقوق العمل للمواطنين والمقيمين النظاميين ومتابعة أوضاع العمالة التي تعمل لحسابها الخاص خاصة في الأنشطة التجارية والخدماتية لكن المتابع للمرحلة الثانية يلاحظ قلة الحملات وتنفيذ تلك القرارات مما ينبئ بوقوع الخطر!!. (على آل غراش، ٢٠٠٥).

إن حجم المصروفات المالية السنوية التي تتحملها المملكة جراء رعاية وتأهيل العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة والعمل في المملكة في منطقة مكة المكرمة فقط تبلغ ٤٠٠ مليون ريال سنوياً بمتوسط يومي مقداره مليون ريال، وقد أشار التقرير إلى أن نصيب الإعاشة بمقدار (٤٥) مليون ريال سنوياً فيما بلغت تكاليف تذاكر السفر حوالي (٣٠) مليون ريال شهرياً أي ما يعادل (٣٦٠) مليون ريال سنوياً.

وتصاعدت مخاطر العمالة السائبة وتزايد أعدادها في المناطق والمحافظات وافترشت تلك العمالة السائبة الأرصفة وسكنت البيوت المهجورة وأنشأت المصانع ومصانع الخمور والتزوير والشعوذة وقيادة الليموزين وفتح المحلات التجارية في ظل التستر من قبل بعض المواطنين وكشف تقرير حكومي نشرته جريدة "الرياض" عن انخفاض نسب السعودة في القطاع الخاص إلى معدلات تقل عن ١٥% للمنشآت الكبرى، وعن ٣% للمنشآت الصغرى.

كما تصاعدت مشكلة بطالة الشباب السعودي التي أصبحت خطراً يهدد المواطن ويفقده هيبته واحترامه في مجتمعه بفعل تلك العمالة التي أصبحت تسيطر على الوضع الاقتصادي وبدأ مستوى الدخل يتدنى لدى بعض الأسر والشباب وبسبب تلك الظروف لجأ بعض الشباب وبعض الأسر للمتاجرة في التأشيرات وتهريب العمالة المخالفة للنظام بين المناطق والمحافظات (مساعد الحديثي وآخرون، ٢٠٠٦) والتستر عليهم في مشاريع صغيرة لتوفير احتياجاتهم كما قامت عدة مؤسسات وشركات أهلية بجلب عمالة كبيرة عن طريق المتاجرة بالتأشيرات والدفع بها للشارع دون رقيب وبدأت عدة جهات حكومية منها وزارة العمل في مواجهة مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع والتقليل من العمالة السائبة وبينت وزارة العمل أنه يتم إصدار ٦٠٠ ألف تأشيرة عمل في العام ويقابل ذلك ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل في المملكة مشيرة إلى أن نصف التأشيرات الجديدة تكفي للقضاء على البطالة في المملكة.

لقد بدت التقارير والدراسات السابقة متسقه في تحليلها ونتائجها في أغلب الأحوال. وموضوع العمالة السائبة أو المهاجرون غير الشرعيون في البلدان العربية أو غير العربية من الموضوعات القديمة الجديدة أو المتجددة التنأول والاهتمام (مجلس القوى العاملة، ١٤١٦) (عبدالرحمن باعشن، ١٩٩٤) (Permatasari, 2007) (فهد الزومان ، ١٤٢٧).

لقد اتفقت الدراسات العربية وغير العربية، على أن أغلب هذه الفئة من العمالة غير موثقة بجهات نظامية ويعملون في مهن منخفضة الأجر (Mehta et al, 200) (عبدالكريم خوجه، ٢٠٠٥) وتقلل من معدلات الأجور بشكل يمثل ظلماً في كثير من الأحيان لمواطني البلاد التي يصبحون فيها (Fakialas, 2004)، إلا أن هذه الدراسات لم تتعرف على تكلفة مصاريف معيشة هذه الفئة في المأكل والمسكن.

وربما يعود انخفاض أجور الكثيرين من العمالة السائبة إلى الانخفاض من مستوى تعليم هؤلاء (Family security, 2007). وهذا ليس المهم فقط، بل أيضاً الأشياء التي يجيدونها مثل اللغات التي يتقنونها، ومدى إقباله على تعلم أشياء جديدة أثناء التواجد بمقره الجديد ومحاولاته في تحسين مستواه المهني والعملي وربما العملي وهي نقاط افتقدت إليها الدراسات السابقة.

إن هذه الفئة غير النظامية التي يطلق عليها أحياناً أنهم مقيمون غير شرعيون، ربما تم تسهيل دخولهم البلاد بشكل متعمد لخفض أجور العمالة (Family Scurity, 2007) ولذلك فمن المناسب معرفة أسلوب وطريقة دخول هؤلاء، ووسيلة النقل التي اتخذت للدخول إلى المملكة مثلاً، وهل دفع مبالغ ماليه من أجل الحضور، أو يدفع مبالغ ماليه لا حد لضمان عدم ترحيله، ولمن يدفع هذه المبالغ. إنها أسئلة جديدة بالإجابة، وخاصة إذا بحثنا معها كيف تم القبض عليه فيما بعد ولماذا تم القبض عليه؟ ومن هم الأشخاص الذين يلتقي بهم هذا الفرد أو ذاك من العمالة السائبة؟ وماهي الجنسيات التي يفضل التعامل معها أكثر من غيرها، وما هي الجنسيات التي يتجنب التعامل معها؟ عسى أن تلقى مثل هذه الاستفسارات غير المبحوثة من قبل عن صورة المحيط الاجتماعي بالإفراد من هذه الفئة وكيفية استمرار الكثيرين منهم في التواجد داخل دولة ما مثل المملكة العربية السعودية أو غيرها. وخصائص المكان الذي يقيم به أغلب هؤلاء أو الأحياء السكنية لهم.

وحينما تفيد الدراسات السابقة بأن من المهاجرين والمقيمين غير الشرعيين يفتقرون إلى تعليم عالي (Mehta et al., 2002). وعلى الرغم من ذلك يؤثرون على أنماط وأساليب التنشئة في المجتمعات التي ينتقلون إليها وخاصة إذا كانوا يعملون داخل البيوت (موزه غباش ، ١٩٨٦) لذا ليس من المهم فقط معرفة جنسيات هذه العمالة السائبة مثلما وجدنا في الدراسات السابقة (مساعد الحديثي وآخرون، ٢٠٠٦) (2007, arirmatasPe)

بل كان من الواجب معرفة دياناتهم، وخاصة أن الدراسات والتقارير السابقة تفيد بأن أعلى نسبة منهم هم في مرحلة الشباب أو ٤٠ سنة فأقل (مساعد الحديثي وآخرون، ٢٠٠٦). إن مثل هذه العناصر هي خصائص للعمالة السائبة من المفيد جداً التعرف عليها. وخاصة في المملكة العربية السعودية تلك الدولة شاسعة المساحة.

إن الأفراد من العمالة السائبة منهم من دخل بطرق شرعية، ونسب لا يستهان بها دخلوا إلى البلاد بطرق غير شرعية ومنهم من كسر المدد النظامية المسموح بها في تأشيرات الدخول في الدول سواء كانت عربية أم أجنبية .(Fakiolas, 2004)

ونسب لا يستهان بها من هؤلاء هم من الهاربين عن كفالائهم في محاولات لتحسين الدخل تارة أو التخلص من المعاملة السيئة من الكفيل وطول فترة الدوام أو عدم الراحة عموماً (سلمان المحياء وآخرون، ١٤١٧) (مساعد الحديثي وآخرون، ٢٠٠٦). ويكون لوجود هذه الفئة في المجتمع انعكاسات لا يمكن إغفالها وربما يحيط بها كلها رجال الأمن والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة العمالة السائبة، إلا أن الجمهور العام من المناسب للغاية معرفة درجة وعيه بهذه الفئة ومخاطرها قبل فوائدها.

إن العمالة السائبة تتغلغل في مهن وحرف لا غنى لأغلب طبقات المجتمع عنها ولا حتى بعض البيوت والمؤسسات مثل السباكة وأعمال الكهرباء (فهز الزومان، ١٤٢٧) (محمود تراوري، ١٤٢٦) وتنظيم الحدائق وتنظيف البيوت، وتشير بعض الدراسات أنها تفيد حتى الدول المستقبلة التي تنقصها الأيدي العاملة في بعض الدول التي أصبحت تهتم بالزراعة مثلاً أو تربية الماشية أو خلال المواسم السياحية ()Fakiolas, 2004 مثلما نرى في بعض دول الخليج ودول أخرى مثل ماليزيا حيث يتم استثمار ٥٧ مليار دولار في الزراعة والتعمير والصناعة بالاعتماد عن فئات كثيرة من العمالة السائبة وغير الشرعية (Permatasari, 2007) .

مما يرفع من مدخلات بلدانهم. ويبدو أن مثل هذه البلدان التي راجت فيها العمالة السائبة وغير الشرعية في أنظمة تواجدها، تأخذ بالفكرة الشائعة عن أن العمالة السائبة أشخاص يرتكبون جريمة بلا ضحايا لأنهم يقومون بوظائف

يرفض أهل البلدان القاطنين فيها إلى أدائها (Family Security, 2007). وذلك على حساب فكرة أن العرض اللامحدود من العمالة السائبة ومهاراتها يحدث نوعاً من المنافسة غير العادلة مع العمالة الوطنية (مجلس القوى العاملة، ١٤١٦) وخاصة أن أغلب العمالة السائبة يتركز في المدن التي يرغب المواطنين العمل بها مثل العواصم وفي المملكة مثلاً نرى تركزهم في الرياض وجدة (محمود تراوري، ١٤٢٦) (فهد الزومان، ١٤٢٧). ويبدو أن هذا يجعل الكثير من الباحثين حينما يريدون دراسة ظاهرة العمالة السائبة يقومون بجهود أكثر لأخذ عينات من مثل هذه المناطق، وخاصة من الذين تم القبض عليهم، وإن كان من الأجدى أيضاً التوصل إلى عينات ما زالت تمارس أعمالها وغير مقبوض عليها.

إن للعمالة المقيمة بطرق غير نظامية وتعد من العمالة السائبة لها ردود فعل خطرة ربما لا يعرفها الجمهور العام المقبل على هذه العمالة أو يراها (Fakiolas, 2004). هل يعلم هذا الجمهور العام أو يعي أن بسبب العمالة السائبة وغير الشرعية الإقامة ترتفع معدلات الجريمة (permatasari, 2007) ويجلبون أمراضاً ومشكلات اجتماعية، ويمارس البعض منهم الغش والتزوير ويسوقون المواد الغذائية الفاسدة (حمود تراوري، ١٤٢٦) (موزه غباش، ١٩٨٦) (سلمان المحياء، ١٤١٧) (Permatasari, 2007).

ونجد البعض منهم يروج البطاقات الإباحية المشفرة في بعض دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية وكذا يبيعون ويطبعون الأقراص المخلة بالآداب (عبدالله البصيلي، ١٤٢٨هـ) (Mehtaetal., 2002) وبالطبع أحياناً مواد غذائية تخص جنسياتهم وتتنافى مع قيم وتقاليد المجتمع الذي يقيمون فيه (أحمد بودستور، ٢٠٠٧).

فهل في ضوء ذلك يعلم المواطن العادي من معلمين وموظفين ورجال الجيش وغيرهم كم المخاطر الأمنية من تواجدهم والتعامل معهم أو التستر عليهم؟ وهل يعلم الجمهور العادي بالمخاطر الأخلاقية الناجمة عنهم والمخاطر الأمنية من انتشار هذه العمالة السائبة؟ بل وهل يعلمون عن المخاطر الصحية الناجمة أحياناً من تواجدهم وسط الأسر وفي الحال التجارية، حتى وإن كان التعامل معهم عابر؟ إن هؤلاء في أغلب دول العالم ليس عليهم تأمين صحي (Mehta et al., 2002)

وهل الجمهور العام على وعي بمخاطرهم الاقتصادية المتوقعة حتى على المستوى العالمي ومن بينهم دول الخليج، إنهم يكلفون الدول أموالاً كثيرة على شكل ضرائب لم تسدد أو حقوق لجهات الخدمات العامة (Permatasari, 2004) بالإضافة إلى فقدان الآلاف من الوظائف كان من الممكن لأبناء الدولة المستضيفة الاستفادة منها، مثلما حدث من فقد ٥٦٠ ألف وظيفة خلال سنتين نتيجة رعاية أصحاب شركات قطاع التكنولوجيا لمثل هذه الفئات (Family security, 2007). إنهم يزاحمون المواطن في بعض أماكن العمل (سلمان المحياء وآخرون، ١٤١٧) وتؤدي إلى انتفاء الضبط الوظيفي (عبدالرحمن باعشن، ١٩٩٤). بل وربما تسبب العجز في الميزانيات العامة، مثلما تسبب تواجدهم في عجز على المستوى الفيدرالي بالولايات المتحدة، وصل إلى ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م (Mehta et al., 2002) ومعاناة اقتصاد بعض الدول التي تكثر فيها العمالة غير القانونية عموماً ومنها العمالة السائبة على المدى البعيد من ركود بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين أبناء البلد المستضيف (Fakiolas, 2004) ويصبح السؤال الآن ما هو مستوى وعي الجمهور العادي بمثل هذه المخاطر في دولة مثل المملكة العربية السعودية يجمع أهلها قيما من التسامح والعطف على الفقير والمسكين... الخ وانتشار لفكر الكماليات واحتياج كثير من البيوت لخدمات نتيجة تواجد كثير من الأطفال وكبار السن وانشغال النساء بالوظيفة في جزء من النهار والالتزامات الاجتماعية.

يبدو أن بيئة اجتماعية وبيئة اقتصادية شجعت وربما أدت إلى عدم استغناء بعض الأسر عن واحد أو أكثر من العمالة السائبة، فهل الجمهور على وعي، وما مدى هذا الوعي بالعمالة السائبة التي تشعر غالباً بأنها عمالة غير آمنة، ويتوقع منها بعض الممارسات وتحتاج مواجهة ظاهرتهم في الهروب والتسول أو التسلل عبر الحدود أو التخلف إن مضاعفة الجهود الأمنية.

فماذا يعرف رجال الأمن والمسئولين عن عناصر البيئة الاجتماعية الجوهرية التي تكمن خلف كثرة العمالة السائبة، وما وجهة نظرهم عن المسببات ذات الأهمية التي شجعت وأسهمت في تزايد العمالة السائبة. ومما لا شك فيه فإن أكثر رجال الأمن والمسئولين من الجنسيات لديهم أهم مفاتيح البيئة الإدارية والتنفيذية والقانونية التي مهدت وتسهل على العمالة السائبة في التغلغل داخل المجتمع حتى بعد تسفيرهم إلى دولهم وعودتهم مرة أخرى لممارسة نفس الأنشطة والمهن. فما هي أهم العناصر والمسببات والمفاتيح التي يراها رجال الأمن تجاه العمالة السائبة التي اغلبها موجود بطرق غير شرعية ومنهم من كسر المدد النظامية لتأشيرات الدخول ليس فقط في دول عربية مثل المملكة، بل وفي بعض الدول الأوروبية وأمريكا (Fakiolas, 2004) ومن هم الذين يساعدون على تواجدهم، وما العناصر المساعدة على بقاء هذه الفئة ربما لسنوات (سلمان المحياء وآخرون، ١٤١٧) إنها أسئلة نحتاج إلى إجابة، وتحتاج إلى جمع كثير من المعلومات حتى لكن إحداث نوع من التكامل بين هذه المعلومات التي تحتاج إلى مسح وبحث وصفي، حتى نقدم خططاً إجرائية للحد من تزايد العمالة السائبة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

إن وجود العمالة غير الشرعية أو غير النظامية وبأعداد كبيرة في أي مجتمع سوف يكون لها تأثيرات سلبية متعددة وكبيرة (Camarata, 2004) ولاسيما إذا وجدت تلك العمالة في مجتمع له خصوصيته الثقافية والاجتماعية كالمجتمع العربي السعودي، وتشير بعض التقارير أن العمالة السائبة في المجتمع السعودي وفي منطقة مكة المكرمة خاصة تتزايد بمرور الزمن لأسباب عديدة، وتأثيرات تلك العمالة أصبحت جلية وواضحة، فقد تنوعت تلك الآثار من أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية (موزة غباشي، ١٩٨٦) (Janardhan, 2006) ويصل تأثيرها إلى الهوية الثقافية العربية الإسلامية للمجتمع. وتوجد إحصائيات رسمية وغير رسمية تشير إلى تزايد آثار تلك العمالة وانعكاساتها على المنطقة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة لمعالجة تلك الظاهرة وكذلك تقييم الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية في التصدي والحد من تفاقم تلك المشكلة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

١- تقييم الجهود المبذولة من قبل الجهات ذات العلاقة لمكافحة مخالفي الإقامة ونظام العمل.
٢- التعرف على وعي الجمهور العام بأضرار هذه الفئة وحدود ومجالات الاستفادة منها والاحتفاظ بها.
٣- تقديم مقترحات وخطط إجرائية للحد من تزايد تلك العمالة.

خامسا: أسئلة الدراسة:

١-ما مدى وعي الجمهور العام بأضرار هذه الفئة من العمالة ؟

ويتفرع عن ذلك التساؤلات التالية:

أ- ما المخاطر الاقتصادية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

ب- ما المخاطر الأخلاقية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

ت- ما المخاطر الأمنية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

ث- ما المخاطر الصحية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

ج- ما إيجابيات تواجد هذه العمالة السائبة عموماً؟

٢- ما الظروف المصاحبة لكثرة تواجد العمالة السائبة بمحافظة جدة؟

ويتفرع عن ذلك التساؤلات الآتية:

أ- ما البيئة الاجتماعية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة؟

ب- ما البيئة الاقتصادية التي شجعت على انتشار العمالة السائبةِ؟

ت- ما الإجراءات الإدارية والقانونية والتنفيذية التي ساهمت في انتشار هذه الفئة المخالفة؟

٣- ما المقترحات والخطط الجديدة الواجبة لمواجهة ظاهرة العمالة السائبة، وتؤدي إلى تلافى السلبيات التي حدثت سابقاً أو المتوقعة؟

سادساً: مفهوم العمالة السائبة:

هي فئة العمال أو الموظفين ذكوراً أو إناثاً الذين يثبت أنهم يمارسون أعمالاً نظير أجور شهرية أو يومية أو أسبوعية، وإما أنهم يتبعون جهات أو مؤسسات وهمية أو يتبعون جهات ومؤسسات واقعية تكفلهم ولا توفر لهم عملاً وتتركهم للبحث عن عمل أو مهنة بشروط، يتفق بينهما عليها، أو عمالاً أو موظفين ثبت أنهم متخلفين عن المغادرة أو هاربون من أرباب أو جهات أعمالهم.

سابعا : الإجراءات المنهجية:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم توظيف المنهج الوصفي الذي يعتبر من المناهج الرئيسية المستخدمة في البحوث الاجتماعية لأنه يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن هذه الظاهرة مع محاولة رصد هذه الحقائق والمعلومات تفسيراً كافياً. من خلال أساليب مثل المسح الاجتماعي، وفي ضوء المعالجات الإحصائية المناسبة.

وللإجابة عن الأسئلة المحددة لمشكلة الدراسة، فإن الأمر من زاوية التناول المنهجي الوصفي اعتمد على:

أ- حصر عدد العمالة السائبة بأنواعها وخصائصها عبر التقارير الإحصائية الرسمية والأرشيفية الموثقة والمتاحة

ب- الكشف عن خصائص العمالة السائبة من خلال أسلوب الملاحظة عن الخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية.

ت- تقويم الجهود المبذولة في مواجهة الظاهرة من خلال استبانة لرجالات الأمن والمسئولين.

ث- معرفة رؤية ووعي الجمهور عبر جمع معلومات باستبانة آراء المواطنين التي تم إعدادها لهذا الغرض.

وبإجراء التكامل بين المعلومات الأرشيفية والتقارير الإحصائية الرسمية والمعلومات التي تم جمعها من أسلوب الملاحظة وإجراء المقابلات وتطبيق الاستبانات المناسبة. نكون قد وظفنا المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، بالإضافة إلى هذا المنهج فإن فريق البحث قام بتوظيف المناهج التالية لخدمة أهداف الدراسة:

منهج المسح الاجتماعي Social Survey

وهو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينه عن طريق استخدام استمارات البحث والمقابلات. وساعد هذا المنهج الباحثين في جمع البيانات والمعلومات الميدانية من خلال أدوات الدراسة من العينة المختارة ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج الحقيقة بما يخدم هدف الدراسة.

المنهج المقارن:

وهو أحد المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتم توظيف هذا المنهج من قبل الباحثين في مقارنة الإجراءات والتنظيمات التي تطبق لمواجهة المشكلة في مجتمع الدراسة مع غيره من المجتمعات المحيطة التي تعاني من نفس المشكلة.

المنهج الإحصائي: والذي يهتم بمعالجة وعرض البيانات الميدانية وإجراء التحليلات الإحصائية لها وفهم العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة وهذا بلا شك ساعد الباحثين في دراستهم الحالية من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات الكمية التي حصلوا عليها من مجتمع الدراسة.

مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة الحالية في جمع المعلومات على المصادر التالية:

١- **المصادر الأرشيفية:**

واشتملت على التقارير والإحصاءات الموثقة والمتاحة والمرتبطة بالجهات ذات العلاقة.

٢- **الدراسة الميدانية: وسائل جمع المعلومات:**

في الدراسات الاجتماعية مجموعة من الوسائل العلمية التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة، وقد استخدمت هذه الدراسة الوسائل التالية في جمع المعلومات:

١- **الملاحظة:**

التي من خلالها استطاع الباحثون فهم أنماط السلوك والتصرفات والخصائص لبعض من الأفراد الذين يعتبرون عمالة سائبة وبذلك فقد استفاد فريق البحث من هذه الأداة في قراءة الظاهرة في صورتها الطبيعية كما ساعدت هذه الأداة فريق البحث في التعامل مع البيانات الكمية والكيفية التي حصل عليها بواسطة صحيفة الاستبانة.

٢- **المقابلة:**

وبما أنها حوار لفظي وجهاً لوجه بين الباحث وبين شخص آخر للحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء والاتجاهات والسلوك وبناء على ذلك قام فريق البحث بمقابلة بعض المسئولين ورجالات الأمن في الإدارات ذات العلاقة وبعض المواطنين في محافظة جدة.

٣- **الاستبانة:**

وهي من الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات في البحث الحالي حيث قام فريق البحث بتصميم (٣) نماذج من الاستبانات هي:

- استبانة الخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وظروف العمالة السائبة (وقد تم إعدادها في ضوء الملاحظة التي تمت والأطر النظرية والدراسات السابقة وتم التحقق من صدقها وثباتها).
- استبانة آراء المواطنين في العمالة السائبة (والتي تم إعدادها في ضوء المقابلة والأطر النظرية والدراسات السابقة، ويتم التحقق من صدقها وثباتها)
- استبانة رؤية رجالات الجوازات والشرطة الذين يتعاملون مع العمالة السائبة (والتي تم إعدادها في ضوء المقابلة والأطر الأدبية للدراسة ، وتم التحقق من صدقها وثباتها قبل الشروع في تطبيقها بصورة نهائية).

عينة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على ثلاث عينات عشوائية (عينة مصادفة Accidental Sample) على النحو التالي:

١- **العينة الأولى:**

تم تجميعها من أماكن متفرقة في محافظة جدة. من الذكور والإناث من العمالة السائبة وقد بلغت ١٧٨٠ فرداً من جنسيات مختلفة (عربية وغير عربية. وتم مقابلة العمالة السائبة في أوقات مختلفة.

٢- **العينة الثانية:**

من المواطنين والمواطنات من محافظة جدة وقد بلغت ٣٧٩ مفردة من المواطنين ومن الجنسين .

٣- **العينة الثالثة:**

من القائمين على الأمن والمسئولين في محافظة جدة ممن يتعاملون مع العمالة السائبة، وقد بلغت ٤٩٥ فرداً من رجال الأمن والمسؤولين .

ثامنا : خطوات الدراسة:

وقد قام فريق البحث بالإجراءات التالية :

١- مراجعة الأطر النظرية والتقارير والدراسات السابقة واللوائح والنظم الخاصة بهذه الفئة.
٢- مراجعة الإحصاءات الرسمية الخاصة بهذه الفئة.

٣- إعداد أدوات الدراسة والتحقق من صلاحيتها.

٤- تطبيق أدوات الدراسة.

٥- تفريغ البيانات ورصدها على الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً.

٦- كتابة تقرير البحث وتوصياته ومقترحاته العملية وإجراءات المواجهة.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

نتائج الدراسة بخصوص رؤية الجمهور لظاهرة العمالة السائبة

الإجابة عن السؤال الأول : مدى وعي الجمهور العام بأضرار هذه الفئة؟

ويتفرع عن ذلك خمسة أسئلة سوف يتم الإجابة عليها أثناء عرض النتائج وذلك على النحو التالي:

أ- معرفة وعي الجمهور بالعمالة السائبة وأضرارها ومخاطرها:

١- ما المخاطر الاقتصادية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

لقد جاءت استجابة عينة المواطنين والمواطنات (الجمهور) التي وصل حجمها ٣٧٩ فردًا، وذلك بعد عرض ١٣ خطرًا اقتصاديًا عندما عبروا عن وعيهم وآرائهم في شكل نمط ثلاثي [اعرف ذلك – متردد – لا أعرف]- ملحق (٣)، بتكرارات ونسب مئوية ومربع كاي،

وجاءت النتائج موضحة أن نسب الإجماع على معرفة الضرر الذي عكس وعي الجمهور بخصوص المخاطر الاقتصادية لم تقل عن ٦٦%، وكانت هذه النسبة بخصوص الضرر القائل "إهدار البنية التحتية واستهلاكها (كالطرق والمواصلات)". وعمومًا فقد أظهرت قيم كاي تربيع التي تراوحت بين ١٨٣.٣٣، ٤٠٩.٩٧ دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠) ولم يذكر أفراد الجمهور أي مخاطر أو أضرار اقتصادية أخرى، في ضوء السؤال المفتوح بنهاية القائمة الخاصة بهذا الشأن

ومن المفيد معرفة أهم خمسة مخاطر أو أضرار جاءت في مقدمة أولوياته فلقد اتضح أن ما نسبته تتراوح بين ٧٦% و ٨٢% فقط من الجمهور تقريبًا على وعي بها.

علما بأن لدينا نسبة تتراوح بين ١٨% ، ٣٤% من الجمهور لا يعرف أو غير متأكد (متردد) من المخاطر الاقتصادية للعمالة السائبة.

وعمومًا فإن ٧٦% فأكثر من الجمهور لديه وعي ومعرفة بخمسة مخاطر وأضرار اقتصادية مرتبة حسب أهميتها كالآتي:

- سيطرة العمالة السائبة على بعض المهن.	الأول.
- للعمالة السائبة تأثيرات سلبية على سوق العمل.	الثاني.
- مزيد من استهلاك المواد الغذائية والسلع.	الثالث.
- القيام بأعمال ملتوية ووهمية لسرقة الأموال.	الرابع.
- زيادة نسبة البطالة.	الخامس.

وبذلك تشير النتائج إلى وعي المواطنين بالتأثير السلبي لوجود العمالة السائبة على فرص العمل وزيادة الطلب على المواد الغذائية والسلع مما يمكن أن يزيد في أسعارها ويتسبب مع انتشار البطالة بسبب العمالة السائبة في تدني مستويات المعيشة بين المواطنين.

وإذا كانت زيادة نسبة البطالة (٥) لا تتسق نسبيا مع (١) وهو سيطرة العمالة السائبة على بعض المهن فقد يرجع ذلك ربما لأن نوعية المهن التي تعمل بها هذه النوعية من العمالة لا يرضى أن يعمل بها الشباب السعودي من الذكور أو الإناث.

٢- ما المخاطر الأخلاقية التي ظهرت نتيجة انتشار وتسرب العمالة السائبة؟

أظهرت استجابات عينة الجمهور حول ١٨ فقرة أو عبارة مثلت المخاطر الأخلاقية في ضوء نمط ثلاثي [أعرف ذلك – متردد – لا أعرف .

واتضح أن نسب وعي الجمهور بالمخاطر الأخلاقية لم تقل عن ٦٩.٧%، وكانت هذه النسبة بخصوص الخطر الأخلاقي "ظهور بعض الألعاب المنافية للدين مثل القمار"، وعمومًا فقد أظهرت قيم مربع كاي التي تراوحت بين ٢٢٦.١٧، ٤٦٦.٣٩، دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠)، وقد جاءت نسبة ١.١% من الجمهور مضيفًا خطرًا أخلاقيًا واحدًا لم يذكر في القائمة وهو "بيع أفلام خليعة".

ومن المفيد الإشارة إلى أهم خمسة مخاطر أخلاقية ... فلقد عرفها ما نسبته تراوحت بين ٨١% و٨٥.٥% فقط من الجمهور تقريبًا.

علمًا بأن لدينا نسبة تتراوح بين ١٤.٥% ، ٣٠.٣% من الجمهور لا يعرف أو غير متأكد (متردد) من المخاطر الأخلاقية للعمالة السائبة. وعمومًا فإن ٨١% فأكثر من الجمهور قد اتضح وعيه بخمسة مخاطر أخلاقية مرتبة حسب أهميتها كالآتي:

- انتشار ممارسة التسول. الأول.
- انتشار السحر والشعوذة والدجل. الثاني.
- ترويج المخدرات. الثالث.
- انتشار تهريب الممنوعات. الثالث مكرر.
- تصنيع وترويج الخمور. الرابع.
- انتشار أفكار عن ممارسة النصب والاحتيال. الخامس.

وبذلك يستشعر المواطنين ما يشكله تواجد العمالة السائبة من مخاطر على قيم المجتمع من خلال ما يرتكبون من تجاوزات وانحرافات عن أحكام الدين ونظم المجتمع.

٣- ما المخاطر الأمنية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

تشير نتائج تحليل استجابات عينة الجمهور حول (١٦) خطراً أمنياً تم عرضها عليه –بحيث يعبر عن استجاباته على كل منها في صورة نمط ثلاثي [أعرف – متردد – لا أعرف]،

واتضح أن نسب وعي الجمهور بالمخاطر الأمنية لم تقل عن ٦٤.١%، وكانت هذه النسبة بخصوص الخطر "تهريب الأسلحة وبيعها" وهي نسبة معقولة نظرًا لأن الأمر لا يلم به كثير من العوام. وعمومًا فقد أظهرت قيم مربع كاي التي تراوحت بين ١٦٤.٢٩ و ٤٩٣.٩٤، دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠) ولم يضف الجمهور أية مخاطر أمنية أخرى عندما وجه له سؤال مفتوح في نهاية القائمة الخاصة بهذا الشأن – ملحق (٣)-.

ومن الجوهري الإشارة إلى أهم خمسة مخاطر أمنية جاءت في مقدمة أولوياته، وقد عرفها ما نسبته تتراوح بين ٨٠.٧%، ٨٧.١% من الجمهور. علمًا بأن هناك ما نسبته بين ١٩.٣%، ٣٥.٩% من الجمهور لا يعرف أو غير متأكد (متردد) من معرفة المخاطر الأمنية للعمالة السائبة.

وعمومًا فإن ٨٠.٧% فأكثر من الجمهور على وعي بخمسة مخاطر أمنية مرتبة حسب أهميتها كالآتي:

- ارتفاع نسب جرائم النصب والاحتيال.	الأول.
- وقوع المزيد من حالات التعرض للنشل.	الثاني.
- ارتفاع معدل السرقات.	الثالث.
- تهديد أمن المواطنين واستقرارهم.	الرابع.
- تشكيل ضرر وخطورة على الأبناء ومستقبلهم.	الخامس.

وحيث أن الحاجة إلى الأمن من الحاجات الأساسية فإن إدراك المواطنين لكونها مهددة من وجود العمالة السائبة قد يتسبب في ظهور مشكلات من طبيعة اجتماعية ونفسية.

٤- ما المخاطر الصحية نتيجة انتشار العمالة السائبة؟

عرضت على عينة الجمهور قائمة تشمل ٨ أخطار صحية وجمعت استجابات العينة حول كل خطر صحي في ضوء [أعرف – متردد – لا أعرف]،

واتضح أن نسب وعي الجمهور بالمخاطر الصحية لم تقل عن ٦٨.٣%، وكانت هذه النسبة بخصوص خطر "انتشار مرض الكبدي الوبائي".

وعمومًا فقد أظهرت قيم مربع كاي التي تراوحت بين ٢١٢.٠٨ ، ٤٥٢.٩٢ دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠). ولم يضف الجمهور أية مخاطر صحية أخرى عندما وجه إليه سؤال مفتوح تحت القائمة الخاصة بهذا الشأن – ملحق (٣)-.

ومن المناسب الإشارة إلى أهم خمسة مخاطر صحية جاءت في مقدمة أولوياته، وقد عرفها ما نسبته تتراوح بين ٨٢.١% و ٨٤.٧% من الجمهور.

علمًا بأن هناك ما نسبته بين ١٧.٩% ، ٣١.٧% من الجمهور لا يعرف أو غير متأكد من معرفة المخاطر الصحية للعمالة السائبة.

وعمومًا فإن ٨٢.١% فأكثر من الجمهور بخمسة مخاطر صحية مرتبة حسب أهميتها كالآتي:

- انتشار وتعاطي المخدرات. الأول.
- نبش النفايات ونثرها في الطريق. الثاني.
- التكدس السكاني والضوضاء. الثالث.
- انتشار مرض الإيدز. الرابع.
- انتشار الأمراض الجنسية. الخامس.

وبذلك يدرك المواطنون مخاطر العمالة السائبة على صحة الغنسان والبيئة المحيطة ولإحتمال اشتغال العديد من العمالة السائبة في المطاعم وتوفير بعض أصناف الطعام لمحلات صغيرة بالإضافة إلى ثبوت اشتغال بعضهم في عدد من المؤسسات الصحية ولما تشكله صحة البيئة من أهمية لحياة الإنسان فإن في ذلك ما يشكل تعطيلاً لجهود عدد من الوزارات ومن أهمها: وزارة الصحة ووزارة الشؤون البلدية والقروية وزيادة في أعبائها.

ب- وعي الجمهور بأسباب الاستعانة بالعمالة السائبة:

١- وعي الجمهور بالبيئة الاجتماعية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة:

بعد عرض قائمة شملت ٢٥ فقرة (عبارة) تمثل البيئة الاجتماعية التي يمكن أن تكون قد شجعت على كثرة العمالة السائبة. عندما كانت الاستجابة على كل منها على النمط (نعم – غير متأكد – لا) جاءت استجابة عينة الجمهور،

واتضح أن نسبة الجمهور الواعي بالأسباب التي شجعت على كثر العمالة السائبة لم تقل عن ٥٧.٣% وكانت بخصوص سببين هما " افتخار – المواطن أو المواطنة – بأن لديه كثير من الخدم بصرف النظر عن كونهم بإقامة نظامية أو غير نظامية"، " انتشار فكرة تعاطف المواطن تجاه العمالة السائبة".

وعمومًا فقد أظهرت قيم مربع كاي التي تراوحت بين ٩٨.٠٠ ، ٤٣٩.٠٧ دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠). وقد أضاف ٠.٣% من الجمهور سبب وحيد اعتبره من مسببات البيئة الاجتماعية وهو "التباهي بكثرة الخادمات والسائقين" وهي فكرة لا تختلف كثيرًا عن الفكرة التي دارت حولها الفقرة رقم ٢٤ بالقائمة التي عرضت عليه، قبل السؤال المفتوح عن أسباب أخرى – ملحق (٣)-.

وأشار الجمهور في مقدمة أولوياته عن مسببات في البيئة الاجتماعية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة إلى خمسة أسباب، وقد توافق عليها بنسب تتراوح بين ٧٦.٣% و ٨٣.٩%.

علمًا بأن هناك ما نسبته بين ١٦.١% ، ٤٢.٧% من الجمهور يرفض أو غير متأكد من معرفة مسببات البيئة الاجتماعية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة.

وعمومًا فإن ٧٦.٣% فأكثر من الجمهور يدرك أن هناك خمسة أسباب من البيئة الاجتماعية شجعت على كثرة العمالة السائبة، مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

- فكرة الحصول على عمالة بأسرع وأيسر وأرخص الطرق. الأول.
- عدم مبالاة بعض المواطنين. الثاني.
- عدم تعاون أفراد المجتمع للكشف عنهم الثالث.
- تفضيل الأجنبي على المواطن في العديد من المهن. الرابع.
- إلقاء اللوم على الآخرين وضعف أو انخفاض الرقابة. الخامس.

ويشير ترتيب الأسباب إلى مساهمة المواطنين في استمرار ظاهرة العمالة السائبة كونها تسد احتياجاتهم بصورة سريعة وبأقل التكاليف.

٢- وعي الجمهور بالبيئة الاقتصادية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة.

من نتائج تطبيق قائمة اشتملت على ١٦ فقرة (عبارة) تمثل البيئة الاقتصادية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة، وكانت الاستجابة عليها على النمط (نعم – غير متأكد – لا)، اتضحت التكرارات والنسب المئوية وقيم مربع كاي

أن نسب وعي الجمهور بالأسباب الكامنة خلف البيئة الاقتصادية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة لم تقل عن ٥١.٢% وكانت هذه النسبة بخصوص السبب "العمالة السائبة أكثر مهارة في النواحي الحرفية".

وعمومًا فقد أظهرت قيم مربع كاي التي تراوحت بين ٥٥.٥١ ، ٤١٥.٩٥ دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠). وقد أضاف الجمهور من وجهة نظره سببين آخرين للأسباب الاقتصادية بالإضافة إلى ما ورد بالقائمة، وذلك ردًا على السؤال المفتوح وهي:

- سهولة دخول المملكة في موسم الحج والعمرة بنسبة ١.٣%.
- كثرة البيوت المهجورة واستغلال أصحابها كسكن للعمالة السائبة ٠.٨%.

واعتبرت هذه النسبة من الجمهور أن هذه أسبابًا اقتصادية.

ومن المناسب الإشارة إلى الأسباب الخمسة ذات الأولوية من وجهة نظر الجمهور، وقد أكد عليها بنسب تراوحت بين ٧٣.٦ ، ٨٢.٣% .

علمًا بأن هناك نسب تراوحت بين ١٧.٧%، ٤٨.٨% من الجمهور غير متأكد أو يرفض السبب.

وعمومًا فإن ٧٣.٦% فأكثر من الجمهور يدرك أن هناك خمسة أسباب من البيئة الاقتصادية شجعت على كثرة العمالة السائبة، مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

- عدم وجود تعويضات مادية عن تكاليف الاستقدام في حالة هروب العامل. الأول
- ارتفاع تكاليف الاستقدام. الثاني.
- ارتفاع تكلفة العمالة النظامية على الكفيل مثل الإقامة والعلاج. الثالث.
- يدفع كثير من العمال مبالغ كبيرة في بلدانهم كي يفدوا للعمل في السعودية . الرابع .
- كثرة الأحياء الشعبية. الخامس

ويشير ترتيب الأسباب الاقتصادية إلى معاناة المواطن من تكرار حالات هروب العمال المستقدمين على كفالته يلي ذلك ارتفاع تكاليف الاستقدام وتشغيل العمال المستقدمين بصورة نظامية عنها عند تشغيل عمالة سائبة، ولعل ذلك يشير إلى أسباب مادية لاستمرار العمالة السائبة.

وفي ختام استبانةالكشف عن وعي الجمهور، تم أخذ رأي الجمهور للحد من العمالة وهروبها.

** وقد وُجه سؤال مفتوح للجمهور لمعرفة رأيه للحد من العمالة السائبة، وجاءت النتائج مشيرة إلى أن:

- ١.١ من الجمهور يرى أنه للحد من العمالة السائبة علينا تخفيض رسوم الاستقدام.
- ٠.٨ % من الجمهور يرى أنه للحد من العمالة السائبة علينا إزالة الأحياء العشوائية.

ويبدو من نتائج الإجابة على السؤال المفتوح أن تخفيض رسوم الاستقدام وإزالة الأحياء العشوائية تعتبر من الحلول التي يراها بعض المواطنين على فاعليتها في الحد من العمالة السائبة.

** كما وُجه سؤال مفتوح للجمهور للحد من هروب العمال وخدم المنازل.

وجاءت النتائج مشيرة إلى أن:

- ٥.٨% من الجمهور يرى للحد من هروب العمال والخدم وجوب حسن المعاملة مع العمال.
- ٠.٨% من الجمهور يرى للحد من هروب العمال والخدم وضع شرط جزائي عند التعاقد.
- ٠.٣% من الجمهور يرى للحد من هروب العمال والخدم السماح للكفيل بإعطاء العامل صور الإقامة أو الرخص مع الاحتفاظ بالأصل.

ويبدو من إجابات المواطنين تعدد الإجراءات التي يرون من الضروري الأخذ بها للحد من هروب العمال والخدم وتتضمن أموراً أخلاقية وتنظيمية تعالج الموضوع من أبعاد مختلفة.

نتائج الدراسة بخصوص وجهة نظر القائمين على الأمن والمسئولين

الإجابة عن السؤال الثاني : ما الظروف المصاحبة لكثرة تواجد العمالة السائبة بمحافظة جدة ؟

أ – بخصوص البيئة الاجتماعية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة

لقد جاءت استجابات عينة القائمين على الأمن والمسئولين التي وصلت إلى ٤٩٥ فردًا، بعد عرض ٣٧ مسببًا عليهم تمثل البيئة الاجتماعية بحيث تأتي ردودهم بنمط (موافق – متردد- ارفض) . وجاءت النتائج موضحة أن جميع نسب الموافقة على المسببات لم تقل عن ٨٠% مما يشير إلى جوهريتها عندما جاءت جميع قيم مربع كاي من ٥٢٣.٤٣ إلى ٨١٨.٤٩ وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى مرتفع جدًا من الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٠) ولم تكن هناك مسببات اجتماعية أخرى قد ذكرت بناء على سؤال مفتوح وضع في استمارة القائمين على الأمن والمسئولين سوى ذكر ٠.٦% أن من المسببات الاجتماعية أيضًا عدم قبول المواطن للمهن البسيطة والحرفية وكذلك التستر بنسبة ٠.٢% رغم وروده في القائمة السابقة على السؤال المفتوح.

وقد أظهرت النتائج أهم عشر أسباب تكمن خلف البيئة الاجتماعية للظاهرة خاصة من القائمين على الأمن والمسئولين نظرًا لكثرة المسببات الاجتماعية وتنوعها ومعايشتهم لها، وبمراجعة نتائج الجدول السابق، جاءت الأسباب العشر ذات الأولية مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي:

- شيوع انتشار ظاهرة هروب العمالة. الأول.
- رغبة كثير من المواطنين العمل في أماكن بعينها. الثاني.
- تضليل العامل عند التعاقد معه. الثالث.
- صبر الأجانب على تحمل المشاق مقارنة بالمواطن . الثالث مكرر.
- انتشار فكرة تفضيل الأجنبي على المواطن في بعض المهن. الثالث مكرر.
- الاحتكار لممارسي بعض المهن. الثالث مكرر.
- انتشار ظاهرة بيع التأشيرات. الرابع.
- تكاسل المواطن العامل في القيام ببعض المهن. الخامس.
- عمل المرأة وتغيبها عدد من ساعات اليوم في العمل. السادس.
- تمنع السعوديين من القيام ببعض الأعمال (العار الاجتماعي). السادس مكرر.
- عدم مبالاة بعض المواطنين. السادس مكرر
- سكوت كثير من العمالة السائبة على المطالبة بكامل حقوقها. السادس مكرر.
- اتخاذ أسلوب التجارة بالعمالة كوسيلة للكسب والتربح. السابع.
- اضطرار العامل الوافد إلى العمل بطريقة غير نظامية. الثامن.
- سهولة انقياد بعض العمال نظير الإغراء بمبالغ مالية الثامن مكرر.
- فكرة الحصول على عمالة بأسرع وأيسر الطرق وأرخص الأجور. الثامن مكرر.
- قلة تقدير المواطن السعودي بأخطار العمالة السائبة. الثامن مكرر.
- رفض كثير من العوائل الاستعانة بعامل سعودي. التاسع.
- المعاملة السيئة من قبل بعض المواطنين للعمال النظاميين. التاسع مكرر.
- انتشار فكرة دفع مبالغ مالية كبيرة للكفيل الأول للتنازل للعامل والموافقة على انتقاله إلى كفيل آخر. العاشر.
- انتشار فكرة التستر والعطف بين المواطن السعودي والعامل المتسبب. العاشر مكرر.

وتظهر النتائج إدراك القائمين على الأمن والمسؤولين لتعدد الظروف والعوامل الاجتماعية في المحيط الاجتماعي التي تشجع على انتشار العمالة السائبة وقد بدت من طبيعة اجتماعية وثقافية مما يشير إلى تعقيدها.

ب) بخصوص البيئة الاقتصادية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة

لقد جاءت استجابات عينة القائمين على الأمن والمسئولين التي وصلت إلى ٤٩٥ فردًا، وذلك بعد عرض ١١ مسببا عليهم تعبر عن البيئة الاقتصادية عندما طُلب منهم الرد على النمط (موافق – متردد – أرفض)، بتكرارات ونسب مئوية ومربع كاي.

واتضح أن جميع نسب الموافقة على المسببات لم تقل عن ٨٥.٥% مما يشير إلى جوهريتها عندما جاءت جميع قيم مربع كاي التي تراوحت بين ٥٦٣.٦٥ ، ٧٣٩.٢٩دالة إحصائيًا عند مستوى للدلالة الإحصائية مرتفع جدًا (٠.٠٠٠) ولم يذكر من أفراد هذه العينة مسببات اقتصادية أخرى شجعت وأسهمت في كثر العمالة السائبة عند توجيه سؤال مفتوح بهذا الشأن.

وقد أظهرت النتائج أهم خمسة أسباب جاءت كأولويات لدى القائمين على الأمن والمسئولين تكمن خلف البيئة الاقتصادية للظاهرة مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

- الطلب العام على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة عبر أسواق العمل. الأول.
- تدني الأجور اللازمة لهذه العمالة. الثاني.
- اعتماد القطاع الخاص اعتمادًا شبه كلي في أغلب الأنشطة على الوافدين بسبب انخفاض أجورهم مقارنة بالمواطنين. الثالث
- كثرة الأعمال التي لا تتطلب مهارات وكفاءات عالية (خدمات منزلية –نظافة) الرابع.
- وجود شركات وهمية ليس لها وجود ميداني أو اقتصادي في الواقع. الرابع مكرر.
- تجارة التأشيرات الرابع مكرر.
- عدم ترشيد استقدام العمالة. الخامس.

ج- بخصوص البيئة الإدارية التنفيذي القانوني التي تشجع على استمرار المشكلة:

لقد أظهرت استجابات عينة القائمين على الأمن والمسئولين التي كان حجمها ٤٩٥ فردًا، بعد عرض ١٢ مسببًا عليهم يعكس البيئة الإدارية التنفيذية القانونية حينما جاءت الاستجابات من قبلهم على النمط (موافق – متردد – أرفض)، بتكرارات ونسب مئوية ومربع كاي

واتضح أن جميع نسب الموافقة على المسببات لم تقل عن ٨٤.٦% مما يشير إلى جوهريتها عندما تراوحت قيم مربع كاي بين ٥٨٧.١٠ و ٧٤٩.٣٢ وهي دالة إحصائيًا عند مستوى مرتفع جدًا للدلالة الإحصائية (٠.٠٠٠). ولم يذكر أي من أفراد هذه العينة مسببات اقتصادية أخرى تشجع على استمرار المشكلة من خلال السؤال المفتوح الذي وجه للعينة في نهاية قائمة المسببات الاقتصادية – ملحق (٤)-.

وقد أوضحت النتائج أهم خمسة أسباب كانت ذات أولوية لدى القائمين على الأمن والسلامة وتكمن خلف البيئة الإدارية التنفيذية والتي تشجع على استمرار المشكلة مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

- غياب وجود جهاز مركزي عام يشرف على العمالة وقدمها. الأول.
- استقدام العمالة دون توفر عمل حقيقي لها. الثاني.
- صعوبة نظام إجراءات الاستقدام أدى إلى الاستعانة بالعمالة السائبة. الثالث.

- قيام بعض أصحاب الأعمال باستخراج تأشيرات عمالة بأعداد تفوق الاحتياجات الفعلية. الرابع.
- عدم تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بوجود العمالة. الخامس.
- عدم وجود آلية ملزمة تحدد مكان وعنوان الزائر والمستقدم. الخامس مكرر
- تساهل بعض الجهات المعنية بالعمالة في تطبيق الأنظمة. الخامس مكرر.

وتشير هذه النتائج إلى وجود عوامل من طبيعة قانونية وتنظيمية تشجع على استمرار مشكلة العمالة السائبة.

الإجابة عن السؤال الثالث

ما المقترحات والخطط الإجرائية لمواجهة ظاهرة العمالة السائبة، وتلافي السلبيات التي حدثت سابقًا أو المتوقعة ؟

للمشاركة الجوهرية في الإجابة على السؤال السابق، وجه إلى المسئولين والقائمين على الأمن ٣٩ مقترح، نمط الاستجابة بخصوص كل من هذه المقترحات هو [مقترح واجب التنفيذ سريعًا- مقترح واجب التنفيذ – مقترح تم تنفيذه – مقترح ربما يفيد – مقترح لا فائدة منه]

وبحساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيم مربع كاي، حصلنا على نتائج .

جوهرها أن جميع نسب الموافقة على أن المقترح واجب التنفيذ سريعًا لم تقل عن ٧٨.٨% وكانت بخصوص إيجاد نظام لتصحيح أو خداع العمالة غير النظامية وفق الاحتياجات. مما يشير إلى جوهرية جميع المقترحات، ويبدو أنها غطت كل ما يمكن عمله، حيث أن القائمين على الأمن والمسئولين لم تكن لديهم آراء مقترحة أخرى في ضوء السؤال المفتوح الذي وجه إليهم عقب قائمة المقترحات مباشرة – ملحق (٤)-.

لقد أوضحت النتائج خمسة مقترحات واجبة التنفيذ سريعًا مع العلم بأن جميع المقترحات السابقة لم يطبق أو ينفذ أي منها، ولم يرفض أي منها ومن ثم فهي جديدة وجديرة بالبدء بخمسة منها سريعًا مرتبة حسب الأهمية كما يلي:

- التشدد في ترحيل من يقبض عليهم، وعدم السماح بدخولهم المملكة مرة أخرى. الأول.
- تطبيق نظام البصمة. الثاني.
- معاقبة الشركات والمؤسسات التي تقوم بالمتاجرة بالبشر. الثالث.
- تفعيل قوانين معاقبة الشركات التي لا تلتزم بمنع استقدام العمالة. الرابع.
- التنسيق بين الأمانة ومكتب العمل بشأن المحلات أو المؤسسات الوهمية. الخامس.

وهنا تشير النتائج إلى وعي وإدراك القائمين على الأمن والمسؤولين بأهم السبل لمواجهة استمرار العمالة كونهم يتعاملون مع مشاكلها اليومية، الأمر الذي يستدعي إشراكهم في تصميم خطط أنشطة معالجتها.

نتائج الدراسة بخصوص
الظروف المصاحبة لكثرة تواجد العمالة السائبة بمحافظة جدة بين رؤية الجمهور وآراء المسئولين ورجال الأمن

الإجابة عن السؤال الرئيسي الثاني :

ما الظروف المصاحبة لكثرة تواجد العمالة السائبة بمحافظة جدة ؟

ويتفرع عن ذلك ثلاثة أسئلة سوف نجيب عنها.

أ – ما هي البيئة الاجتماعية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال بما ظهر من نتائج آراء الجمهور وآراء القائمين على الأمن والمسئولين.

والتي ظهر فيها اتفاق الجمهور مع القائمين على الأمن والمسئولين في ثلاثة أسباب خلف البيئة الاجتماعية التي شجعت على كثرة العمالة السائبة وهي:

* فكرة الحصول على عمالة بأسرع وأيسر وأرخص الطرق.
* عدم مبالاة بعض المواطنين.
* انتشار فكرة تفضيل الأجنبي على المواطن في بعض المهن.

والجدول رقم (١) يوضح أهم المسببات خلف البيئة الاجتماعية التي شجعت وأسهمت في كثرة العمالة السائبة كما يراها الجمهور وكما يراها القائمين على الأمن والمسئولين.

ويبدو أن التفأوت في الرؤى بين الجمهور والقائمين على الأمن والمسئولين من بين الأسباب الأساسية لكثرة العمالة السائبة؛ فالقائمين على الأمن والمسئولين غالبًا يخططون بإجراءات للتخفيف من المشكلة في ضوء رؤياهم ومعايشتهم لهذه الفئة والضوابط، بينما الجماهير تستلهم تصرفاتها في ضوء الشعور بالحاجة الملحة والرغبة في سرعة تلبيتها بأيسر وأسرع الطرق في حالة من اللامبالاة من بعض المواطنين.

جدول ١ . المسببات ذات الأولوية خلف البيئة الاجتماعية التي شجعت وأسهمت في كثرة العمالة السائبة كما يراها الجمهور مقارنة برؤية القائمين على الأمن والمسئولين

مسببات ذات أولوية لدى الجمهور	المرتبة	مسببات ذات أولوية لدى القائمين على الأمن والمسئولين	المرتبة
- فكرة الحصول على عمالة بأسرع وأيسر وأرخص الطرق.	الأول	- شيوع انتشار ظاهرة هروب العمالة.	الأول.
- عدم مبالاة بعض المواطنين.	الثاني	- رغبة كثير من المواطنين العمل في أماكن بعينها.	الثاني.
- عدم تعاون أفراد المجتمع للكشف عنهم.	الثالث	- تضليل العامل عند التعاقد معه.	الثالث.
- تفضيل الأجنبي على المواطن في العديد من المهن.	الرابع	- صبر الأجانب على تحمل المشاق مقارنة بالمواطن	الثالث مكرر.
- إلقاء اللوم على الآخرين وضعف أو انخفاض الرقابة.	الخامس.	- انتشار فكرة تفضيل الأجنبي على المواطن في بعض المهن.	الثالث مكرر.
		- الاحتكار لممارسي بعض المهن.	الثالث مكرر.
		- انتشار ظاهرة بيع التأشيرات.	الرابع.
		- تكاسل المواطن العامل في القيام ببعض المهن.	الخامس.
		- عمل المرأة وتغيبها عدد من ساعات اليوم في العمل.	السادس.
		- تمنع السعوديين من القيام ببعض الأعمال (العار الاجتماعي).	السادس مكرر
		- عدم مبالاة بعض المواطنين.	السادس مكرر
		- سكوت كثير من العمالة السائبة على المطالبة بكامل حقوقها.	السادس مكرر
		- اتخاذ أسلوب التجارة بالعمالة كوسيلة للكسب والتربح.	السابع.
		- اضطرار العامل الوافد إلى العمل بطريقة غير نظامية.	الثامن.
		- سهولة انقياد بعض العمال نظير الإغراء بمبالغ مالية	الثامن مكرر.
		- فكرة الحصول على عمالة بأسرع وأيسر الطرق وأرخص الأجور.	الثامن مكرر.
		- قلة تقدير المواطن السعودي بأخطار العمالة السائبة.	الثامن مكرر.
		- رفض كثير من العوائل الاستعانة بعامل سعودي.	التاسع.
		- المعاملة السيئة من قبل بعض المواطنين للعمال النظاميين.	التاسع مكرر.
		- انتشار فكرة دفع مبالغ مالية كبيرة للكفيل الأول للتنازل للعامل والموافقة على انتقاله إلى كفيل آخر.	العاشر.
		- انتشار فكرة التستر والعطف بين المواطن السعودي والعامل المتسبب.	العاشر مكرر.

وتشير نتائج مقارنة آراء الجمهور مع آراء القائمين على الأمن والمسؤولين إلى زيادة وعي القائمين على الأمن والمسؤولين بسبل مواجهة مشكلة العمالة السائبة عن وعي الجمهور ذلك لتعدد الأبعاد التي تناولها القائمون على الأمن والمسؤولون لمعالجة المشكلة.

ب – ما هي البيئة الاقتصادية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة ؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال بما ظهر من نتائج آراء الجمهور وآراء القائمين على الأمن والمسئولين. والجدول (٢) يوضح التفاوت بين رؤية الجمهور ورؤية القائمين على الأمن والمسئولين في المسببات ذات الأولوية في الظهور بيئة اقتصادية شجعت على كثرة العمالة السائبة.

جدول ٢ . المسببات ذات الأولوية البيئة الاقتصادية التي شجعت وأسهمت في كثرة العمالة السائبة كما يراها الجمهور مقارنة برؤية القائمين على الأمن والمسئولين

مسببات ذات أولوية لدى الجمهور	المرتبة	مسببات ذات أولوية لدى القائمين على الأمن والمسئولين	المرتبة
- عدم وجود تعويضات مادية عن تكاليف الاستقدام في حالة هروب العامل.	الأول	- الطلب العام على اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة عبر أسواق العمل.	الأول
- ارتفاع تكاليف الاستقدام.	الثاني	- تدني الأجور اللازمة لهذه العمالة.	الثاني
- ارتفاع تكلفة العمالة الشرعية على الكفيل مثل الإقامة والعلاج.	الثالث	- اعتماد القطاع الخاص اعتمادًا شبه كلي في أغلب الأنشطة على بسبب انخفاض أجورهم مقارنة بالمواطنين.	الثالث
- يدفع كثير من العمال مبالغ كبيرة في بلدانهم كي يفدوا للعمل في السعودية.	الرابع	- كثرة الأعمال التي لا تتطلب مهارات وكفاءات عالية (خدمات منزلية –نظافة)	الرابع
- كثرة الأحياء الشعبية.	الخامس	- وجود شركات وهمية ليس لها وجود ميداني أو اقتصادي في الواقع.	الرابع مكرر
		- تجارة التأشيرات.	الرابع مكرر
		- عدم ترشيد استقدام العمالة.	الخامس

ويلاحظ من ذلك أن الجمهور يعاني من جانب مادي في الأساس انعكست في شعور القائمين على الأمن بتدني أجور هذه العمالة بصرف النظر عن تكلفة إحضارها وفقدانها أو هروبها. ودعم الأمر للجمهور بمعرفته بأماكن وإمكانية إخفاء هذه العمالة وأماكن إيوائها. وجاء تركيز رجال الأمن والمسئولين بأمور عن القطاعات الأكثر تواجدًا فيها للعمل مثل القطاع الخاص ووجود شركات وهمية وأن هناك تجارة للتأشيرات.

ويبدو أن حل المشكلة يكمن في إيجاد تكامل بين رؤية الجمهور للبيئة الاقتصادية المشجعة على كثرة العمالة السائبة ورؤية القائمين على الأمن والمسئولين حيث تتطلب مواجهة المشكلة إشراك الفريقين في خطط وبرامج مواجهتها.

ج- ما الإجراءات الإدارية والقانونية والتنفيذية التي ساهمت في انتشار هذه الفئة المخالفة؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال في مسارين:

١- بمراجعة الأسباب الكامنة (كيفيًا) خلف البيئة الاجتماعية والأسباب الكامنة خلف البيئة الاقتصادية التي شجعت على انتشار العمالة السائبة.

٣- بمراجعة الأسباب من خلال آراء رجال الأمن والمسئولين (كميًا) في ضوء نسبة من قال منهم أن المقترحات التي عرضت عليهم في الاستبانة تم تنفيذها.

وفيما يلي إيضاح لذلك :

((١)) مراجعة الأسباب (كيفيًا) ذات الطابع الإداري والقانوني خلف البيئة الاجتماعية الاقتصادية. وفي ذلك نجد:

* سرعة ويسر الحصول على العمالة (كما يستشف من الجمهور) وهذا يعني أن هناك إجراءات صعبة أو مطولة للحصول على عمالة بطرق نظامية.
* عدم وجود تعويضات عند هروب العامل رغم ارتفاع تكلفة إحضاره (كما يستشف من الجمهور). وهذا يعني نوع من الاستنزاف المالي لراغب استجلاب عمالة.
* تحقيق رغبة بعض المواطنين للعمل في أماكن بعينها (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين).
* تضليل العامل عند التعاقد معه (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين).
* الاحتكار لممارسي بعض المهن (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين).
* وجود جهات أو أفراد يبيعون التأشيرات ويتاجرون بالعمالة (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين).
* عدم قيام بعض الجهات المعنية بإيضاح مخاطر العمالة السائبة ومخاطر التستر عليها وحتى المعاملة السيئة لها وأحيانًا التعامل غير الإنساني. (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين والجمهور).

((٢)) ملخص الأسباب (كمياً) ذات الطابع الإداري القانوني التنفيذي خلف البيئة الاجتماعية الاقتصادية:

* عدم التشدد في ترحيل من يقبض عليهم من عمالة سائبة (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين.
* السماح بدخول بعض ممن سبق القبض عليهم من عمالة سائبة (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين).
* التسامح مع بعض الشركات والمؤسسات التي تقوم بالمتاجرة بالعمالة (كما يستشف من القائمين على الأمن والمسئولين). وهذا يعني عدم تفعيل كامل القوانين والأنظمة أو التيسير أثناء تطبيقها..
* الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الأمانة ومكتب العمل بشأن المحلات أو المؤسسات الوهمية.

شكر وتقدير

يتقدم جميع أعضاء المجموعة البحثية للابحاث الاجتماعية والنفسية ببالغ الشكر لعمادة البحث العلمى بجامعة الملك عبد العزيز على الدعم المادى لهذا البحث العلمى والذى تم فى أطار المشروع البحثى رقم (٢-٤٢٨/٤٠) والذى ساهم فى نجاح الدراسة.

Acknowledgment
We gratefully acknowledge the financial support from the deanship of Scientific Research (DSR) at King Abulaziz University (KAU) represented by the Unit of Research Groups through the grant number (428/40-2) for the research entitled : Illegal labour: Problems and Solutions: A case study in Jeddah
Principle investigator: Professor . Mohammed.S. Al-Ghamdi

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

البصيلي، عبدالله، عمالة سائبة تروج سموم الإباحية، Benaa@Benaa.com ، بناء الفكر والثقافة ، ١٤٢٨هـ.
بودستور، أحمد ، قنبلة العمالة الوافدة، مركز أمان، ٢٠٠٧.
الثقفي، سلطان أحمد، الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٤٠ ، العدد الثالث، الرياض، ٢٠٠١.
الجميعي، فؤاد محمد ، أسباب عجز قوة العمل الوطنية، أساليب علاجها في الأقطار العربية، المجلة العربية للإدارة، ١٩٨٩.
الجوير، إبراهيم مبارك، الهجرة والعمالة الوافدة وآثارها الاجتماعية والثقافية على المدينة العربية، بحث مقدم للمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية، الرياض، ١٩٨٦.
الحديثي، مساعد إبراهيم، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٥.
الحديثي، مساعد إبراهيم والطيب، المأمون السركرار والدعجاني، مانع قراش والقحطاني، خالد نشاط، ظاهرة هروب العمال الوافدين عن كفلائهم – الأسباب والدوافع. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ٢٠٠٦م.
الرضيان، جوهر، بطحاء الرياض تهدد النسيج الاجتماعي، دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر، العدد ١١٩٠٣ ، ١٤٢٨هـ.
الزومان، فهد ، العمالة السائبة تنتشر في أحياء الرياض، صحيفة الرياض، العدد ١٣٩٢٠، ١٤٢٧هـ.
الشيباني، مناحي، التحويلات المالية من دول مجلس التعاون – العمالة السائبة، الوطن : ٢ جمادى الأولى، مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤٢٦هـ.
الصياد، محمد ، مكافحة العمالة السائبة هل تنجح؟ ، الوطن: ١٦ سبتمبر، مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٧.
آل غراش، على ، العمالة الأجنبية في الخليج خطر لا غنى عنه، الزهري للبرمجيات، ٢٠٠٥.
القاسمي، خالد محمد، الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، ١٩٨٧.
القاضي، ليلى عبدالله، أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول النامية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ١٤١٠.
القثامي، مشعل مطلق العمالة الأجنبية في قطاع التشييد والبناء في مدينة جدة: دراسة ديموجرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم الجغرافيا، جدة، ١٤١٤.
باعشن، عبدالرحمن علي، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.
تراوري، محمود، مشاكل أخلاقية واقتصادية لعمالة سائبة تملأ شوارع جدة، جريدة الوطن العدد ١٦٢٩، ١٤٢٦هـ.
خوجه، عبدالكريم، فريق عمل لاحتواء أزمة العمالة السائبة في مكة وجدة، www.Saudielection.com ، ٢٠٠٥.
سعد الدين، إبراهيم، انتقال العمالة العربية، المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
سعفان، حسن شحاتة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
عكاظ، العمالة السائبة تحكم قبضتها على حراج تبوك، العدد ٢٢٣٩ ، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، ٢٠٠٧.
غباش، موزة عبيد، الهجرة الخارجية والتنمية – دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.
مجلس القوى العاملة، توظيف العمالة الوطنية والإحلال وترشيد الاستقدام في المملكة، ١٤١٦هـ.
مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، الرياض، ٢٠٠١.

المحياء، سلمان عبدالرحمن والدويان، علي عبدالعزيز والشعلان، نايف فايز، العمالة الأجنبية المتخلفة في المملكة العربية السعودية المشكلة والآثار والحلول، ١٤١٧هـ.
وزارة الداخلية، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودة) ورقة مقدمة من وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
وزارة الداخلية، الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض، ١٤٢٠.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أثر العمالة الأجنبية على الأسرة السعودية، الرياض، ١٩٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Buhrain Center for Human Rights (2007): Female domestic workers living under the kafala system in GCC states, pp. 1-8.
Camarata, S. (2004) : The high cost of cheap labor illegal immigration and the federal budget. Washington, DC., Center for Immigration studies, pp. 1-6.
Evans, B. (W.N): The plight of Foreing workers in Saudi Arabia., University of Texas: The center of Middle Eastern Studies.
Fakiolas, R. (2004): The economic effects of migration, Migration and political intervention. New York: Edition parabolis, pp. 1-39.
Family Security foundation (2007): Illegal Aliens kill more Americans than Iraq war. Free Republic Home "Browse" Search. February 16. pp. 1-12.
Family security foundations (2007): Exclusive: illegal aliens' Impact on American Jobs.
Gulf Daily News (2007): 200.000 illegal in visas racket. August, a. Gulf in the Media.
Hamada, S. (2007): Amnesty 'to draw wide response' ahead of reforms. GulfNews: July 9.
Janardhan, N. (2006): Expatriates Face a changing Reality in Gulf Cuntries. The daily star, 25 October.
Jureidini, R. (2003): Migrant workers and xenophobia in the middle east. United Nations, Research Institute for Social Development, 2, iii-iv.
Mehta, C.; Theodore, N.; Mora, I. and wode, J. (2002): Chicago's undocumented immigrants: an analysis of wages, working conditions, and economic contributions, University of Illinois at Chicago, Center for Urban Economic Development, pp.iv-56.
Permatasari, S. (2007): As Malaysia deports illegal workers, employers run short. International herald tribune. www. iht.com/articles/2007/09/09/13/ business/ labor.php
Suro, R. (2005): Attitudes toward immigrants and immigration policy: Surveys among latinos in U.S and Mexico. Washington, DC. Pew Hispanic Center, 16, pp. 1-3.
Washington, CNN. (2004): Bush calls for changes on illegal workers. New system' more compassionate. www.familysecuritymatters.org/homeland.php?is=1381904,

The illegal laborers between the vision of general public and views of responsible governmental people - field study in Jeddah governorate

Mohammed S. Alghamdy, Abdalaa B., Zakaria E., Fathia A. and Nawal A.
Faculty of Art and Humanities Sciences for Psychiatry and Social Research , King Abd Alaziz University, Saudi Arabia

ABSTRACT

According to government statistics, the Governorate of Jeddah is one of the Kingdom's provinces showing the most significant spread of illegal aliens. There is no doubt that the presence of such large numbers of undocumented foreign laborers poses serious threats to the community, affecting its cultural and social values and changing its behavioral norms. It also leads to the increase of widespread crime and drives up unemployment rates among the national labor force.

This study aims to highlight the problems of the illegal alien workforce in Jeddah and to offer concrete and scientific suggestions that would preserve security and safeguard the development of the community. The study used a number of scientific methods such as the social survey, in addition to comparative and the statistical methods. It also relied on various information gathering techniques, including archival sources and questionnaires. The study sample covered three groups: The first one consisted of arrested illegal aliens, both male and female, totaling 1780. The second one consisted of a random sample of 379 Saudi citizens of both sexes living in Jeddah. The third one consisted of 495 persons, mainly government and security officials based in Jeddah who are directly dealing with this phenomenon. The most relevant findings of the study indicate the following:

1 – Saudi citizens are fully aware of the dangers that undocumented workers pose to our society's ethics and security.

2 - The social environment is characterized by lack of government control and lack of cooperation by citizens. Moreover, an attitude of general indifference contributes to the factors encouraging the spread illegal labor in the region.

3 - There is no central agency overseeing effectively foreign workers. Also, the application of laws and regulations that govern their status is contributing directly the spread of illegal aliens.